الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5870.4
بتغير قدره
+1.9
0.03%

«صناديق الاستثمار» يجب أن تقدم بياناتها المالية السنوية خلال 30 يوماً من نهاية السنة

ذكر بيان نشر على موقع البورصة أمس أنه يجب على مدير صندوق الاستثمار تقديم البيانات المالية السنوية المدققة للصندوق خلال 30 يوما من نهاية السنة المالية للصندوق والربع سنوية خلال 15 يوما من نهاية الفترة المالية للصندوق، ويجب أن تكون معتمدة من قبل مراقب الحسابات ومدير الصندوق، وتعبئة النموذج وتوقيعه من قبل مدير الصندوق «علما بأن النموذج موجود على الموقع الخاص بسوق الكويت للأوراق المالية».

بعد التوقف الاختياري لـ 19 شركة عن مزاولة النشاط

4 آليات لتحفيز صنّاع السوق للعودة لتقديم خدمات البيوع والآجل والأوبشن

منذ انعكاس تداعيات الأزمة المالية في منتصف عام 2008 على أسواق المال العالمية وأسواق المال في المنطقة ومنها سوق الكويت للأوراق المالية، وهناك تراجع مستمر في أعداد الشركات التي تقوم بدور صناع السوق من خلال تقديم أدوات البيوع المستقبلية والأجل والأوبشن، لدرجة أن 19 شركة لديها تراخيص التعامل بهذه الأدوات متوقفة عن مزاولة هذا النشاط.

ويأتي إحجام صناع السوق عن تقديم خدمة البيوع المستقبلية على سبيل المثال نظرا لتراجع العائد من تقديم الخدمة مقابل ارتفاع معدل المخاطر في ظل الظروف غير المواتية في الوقت الراهن، كما أن تخفيض الفائدة الى 7٪ مع سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي يعد سببا رئيسيا في هذا التراجع المستمر، فضلا عن أن هناك سببا آخر لا يمكن إغفاله، وهو أن النشاط المحدود في الوقت الحالي لهذه الخدمة قاصر إلى حد كبير على عقود الـ 3 أشهر في ظل شبه تجاهل لباقي الفترات، وبالتالي فإن نسبة الفائدة 1,75٪ في حين كانت تصل في فترات سابقة 3,5٪.

ويتضح من خلال الأرقام أن حجم الإقبال على خدمة البيوع المستقبلية في تراجع مستمر، فعلى سبيل المثال

بلغ حجم التداول وفق خدمة البيوع خلال الربع الثالث من العام الحالي 163,3 مليون سهم نفذت من خلال 936 صفقة بقيمة 29,1 مليون دينار، في حين بلغ حجم التداول في ذات الفترة من العام الماضي 270,6 مليون سهم نفذت من خلال 1988 صفقة بقيمة 81,8 مليون دينار، أي أن معدل الانخفاض تجاوز 180٪، وهو أمر منطقي في ظل اقتصار تقديم الخدمة على محفظتين فقط هما «وعد» و«وفرة» التابعتين لجهتين حكوميتين هما الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة التأمينات الاجتماعية، حيث تدير محفظة «وعد» شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كمفيك)، وتدير محفظة «وفرة» شركة وفرة للاستثمار، أما سوق الخيارات (الأوبشن)، فهو قاصر على شركة واحدة فقط وهي المركز المالي عبر صندوق «فرصة» وهذا السوق أيضا يسجل تراجعا كبيرا على مستوى تعاملاته، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن ما آليات التحفيز التي تدفع في اتجاه عودة النشاط لهذه الأدوات الاستثمارية المهمة بالنسبة لسوق الكويت للأوراق المالية؟، خاصة ان إدارة السوق كانت قبل فترة تسعى لإضافة صناع سوق جدد في حين توجد 19 شركة متوقفة بالفعل عن تقديم خدماتها في سوق المشتقات بسوق الكويت للأوراق المالية.

وذكرت المصادر أن هناك 4 آليات من شأنها تحفيز صناع السوق على العودة لتقديم خدمات البيوع المستقبلية والأجل والأوبشن وهي:

- زيادة معدلات الفائدة الى 11٪ على الأقل مع سعر الخصم المعلن من قبل البنك المركزي لحث صناع السوق على العودة لتقديم الخدمات.
- تخفيض نسبة الدفعة الأولى من قيمة العقود لتحفيز المتداولين على الإقبال مجددا على سوق المشتقات.
- عمل الجهات المهنية ذات العلاقة على تحفيز السوق الفوري وعودة الثقة فيه، حيث من شأن ذلك زيادة الطلب على التعامل بهذه الأدوات المهمة.
- تحديد 10٪ كحد أقصى من حقوق المساهمين بالنسبة لكل شركة تقدم هذه الخدمات لمواجهة تقلبات السوق، وبالتالي الحد من الخسائر التي قد تصل الى حد اتخاذ قرار التوقف عن مزاولة النشاط لأجل غير مسمى.

في هذا السياق، قال نائب الرئيس للأسهم المحلية في إدارة الأصول بشركة الاستشارات المالية الدولية (ايفا) عبدالله الخزام ان هناك عدة أسباب تضافرت فيما بينها وأدت إلى هذا التراجع الكبير في أداء سوق المشتقات ببورصة الكويت، لافتا إلى أن ابرز هذه الأسباب هو تدني الفائدة التي تحصلها الشركات التي تقوم بدور صناع السوق، داعيا في هذا الخصوص إلى ضرورة زيادة الفائدة التي كانت تصل قبل التعديل إلى 10 و11٪ وذلك على أقل تقدير، مشيرا إلى أن ضعف العائد يعد من أهم أسباب توقف أغلب الشركات عن تقديم خدمات البيوع والأجل والأوبشن.

وأوضح الخزام أن عدم قدرة شريحة كبيرة من المتعاملين بهذه الأدوات على الوفاء بالتزاماتهم تجاه الشركات مقدمة الخدمات يعد من الأسباب المهمة التي أدت إلى تراجع معدلات التداول، لافتا إلى ان تحسن أوضاع المتداولين سيكون له أثار ايجابية في عودة النشاط للسوق بشكل عام ولهذه الأدوات بشكل خاص.

ودعا الخزام إلى ضرورة تقنين تقديم هذه الخدمات من قبل صناع السوق، بحيث لا تزيد على 10٪ كحد أقصى من حقوق المساهمين بالنسبة لكل شركة وذلك للحد من مخاطر انخفاض القيم السعرية للأسهم في ظل تقلبات السوق، مشيرا إلى انه في السابق كانت بعض الشركات تبالغ في تقديم هذه الخدمات، وهو ما أدى إلى خسائر كبيرة أدت في النهاية إلى اتخاذ قرارات بالتوقف عن مزاولة النشاط إلى أجل غير مسمى.

من جانبه، قال المحلل المالي بسوق الكويت للأوراق المالية نايف العنزي ان عودة الشركات لتقديم هذه الخدمات مجددا مرهون بزوال أسباب الإحجام في الوقت الراهن، لافتا إلى أن أبرز هذه الأسباب التي أدت إلى العزوف هو تدني العوائد التي تحصلها الشركات جراء تقديم هذه الخدمات، كما أن صناع السوق هم في الأساس شركات استثمارية تعاني مشاكل مالية وكانت تعتمد في تقديم هذه الخدمات على الاقتراض، وهو أمر بات صعب المنال في ظل جفاف منابع التمويل، مشيرا إلى أن صناعة السوق قائمة على الاقتراض بشكل كبير، ومن ثم فإن ضعف العائد من تقديم هذه الخدمات يؤدي بشكل طبيعي إلى انكماش في حجم تقديم هذه الخدمات.

وأضاف أن ضعف قدرة أعداد كبيرة من المتعاملين بالسوق على الوفاء بالتزاماتهم تجاه الشركات مقدمة الخدمات، وهو ما أدى إلى الزيادة الهائلة في أعداد الشركات التي توقفت عن تقديم خدماتها طواعية.

● شريف حمدي

الخزام: ضعف العائد من أهم أسباب توقف أغلب الشركات.. والمطلوب زيادته إلى 11٪ على أقل تقدير

العنزي: عودة الشركات لتقديم هذه الخدمات مجدداً مرهونة بزوال أسباب الإحجام في الوقت الراهن

أكد في حوار لـ «س.إن.بي.سي عربية» أن هناك جدية.. لكن الأداء بطيء

العمر: الحكومة مطالبة بالإسراع في تحريك الاقتصاد الوطني

عبر طرح مشاريع تنموية وإتاحة فرص استثمارية للقطاع الخاص

شدد الرئيس التنفيذي في بيت التمويل الكويتي (بيتك) محمد سليمان العمر على ضرورة أن تسرع الحكومة بتحريك الاقتصاد الوطني عبر طرح مشاريع تنموية وإتاحة فرص استثمارية للقطاع الخاص، مرجعا حالة التباطؤ التي يشهدها السوق، إلى عوامل داخلية وخارجية ترتبط بالظروف والتغيرات في المنطقة، وبعض الأحداث التي تشهدها الأسواق العالمية خاصة في الدول الكبرى.

وقال العمر في لقاء مع قناة «سي.ان.بي.سي» عربية: انه لا سبيل أسرع وأجدى أمام الحكومة لدعم الاقتصاد وتحفيز القطاع الخاص إلا بإطلاق المشاريع الكبرى وفتح مجالات جديدة، فالكويت زاخرة بالفرص، ولديها قطاع خاص نشط يجد فرصته في الخارج، بينما يواجه بعراقيل قانونية وتنظيمية في الداخل، مشيرا إلى أن خطط الحكومة تتسم بالجدية، وهي تتفهم أهمية دورها الأساسي في تنشيط الاقتصاد من خلال الإنفاق، لكن التنفيذ يشوبه البطء والتردد أحيانا، منبها إلى أن التأخير أصبح يمس مصالح الجميع، الحكومة والقطاع الخاص، والسوق بشكل عام.

وأضاف العمر انه في الوقت الذي يترقب فيه الكل انتعاشا اقتصاديا، فإننا لا نرى تصحيحا واضحا للمسار الاقتصادي بما في ذلك دعم القطاع الخاص أو زيادة الإنفاق الحكومي واعتماد مشاريع جديدة، لكنني واثق بحرص الجميع على إعلاء مصلحة الوطن، والتعامل مع الملف الاقتصادي بما يستحقه من أهمية وأولوية.

محمد العمر

مؤشرات «بيتك» الإيجابية للربع الثالث في الأصول والودائع تؤكد ثقة العملاء والمساهمين

التخارجات في «عارف» تسير وفق خطة محددة وستساهم في وضع أفضل للشركة

وأكد أن «بيتك» حقق مؤشرات ايجابية خلال الربع الثالث من العام الحالي، تعتبر إضافة مهمة لما يحققه من انجازات تتسم بالاستمرارية والتميز، منها الزيادة المطردة في حجم الأصول الجيدة التي بلغت 13,3 مليار دينار، وبنسبة نمو 10,4٪، وأصبح «بيتك» الأول على مستوى البنوك في حجم الأصول، كما أظهرت المؤشرات نمو حجم الودائع بنسبة 18,4٪ لتصل إلى 8,7 مليارات دينار، مما يعكس ثقة المودعين في «بيتك» وقناعتهم بالتزامه بأفضل معايير الأداء من الناحية الشرعية والمهنية، وهما الأساس في العمل في «بيتك» بصفة عامة، كما بلغ إجمالي الايرادات 577 مليون دينار، نتج عنها أرباح إجمالية قدرها 193,8 مليون دينار، و99٪ من الإيرادات تشغيلية، تعبر عن سلامة الأداء.

وأشار إلى أن المخصصات التي يتم اقتطاعها تخضع لمعايير رقابية وفق تعليمات وضوابط الجهات المعنية، كما أن جزءا منها احترازي يتوافق مع طبيعة أعمال وأنشطة «بيتك» التي تتوزع بين أسواق عديدة وتشمل مجالات متنوعة، مما يتطلب التعامل مع مخاطر كل سوق بمزيد من الحرص والتحسب من أي تطور قد يؤثر على بيئة العمل، مشددا على أن سياسة «بيتك» تعمل بشكل متوازن لتحقيق مصلحة المودعين والمساهمين وأداء رسالة اقتصادية في السوق وتنموية في المجتمع.

وقال العمر إن «بيتك» يسير وفق ما هو مطلوب في إعادة هيكلة ديون مجموعة عارف الاستثمارية بموافقة جميع الدائنين، وكانت خطوة مهمة في سبيل إصلاح أوضاع الشركة، وإعادتها إلى المسار الصحيح، وان الشركة أنجزت عدة تخارجات في المرحلة الأخيرة بغرض إعادة هيكلة الأصول وذلك ضمن خطة محددة، حيث ستشهد الشركة تخارجات أخرى مستقبلا، وأتوقع أن يكون ذلك لتحقيق وضع أفضل للمجموعة.

وأشار العمر إلى أن «بيتك» يواصل جهوده للتوسع الدولي خاصة في الأسواق ذات العائد والجدوى والتي تحظى ببيئة استثمارية مناسبة، ومن ذلك السوق التركي الذي أصبح جاذبا للاستثمار على مستوى العالم بما يقدمه من فرص ومزايا، باعتبار تركيا سوقا كبيرا متعدد الإمكانيات ولديها خطة طموحة للحاق بمجموعة الدول الاقتصادية الكبرى، خاصة في ضوء ما يشهده اقتصادها من أداء ايجابي، رغم الأزمة في الأسواق العالمية.

وحول رؤيته للاقتصاد العالمي قال العمر: «ان الاقتصاد في العالم يمر بمرحلة غير مسبوقة من الاضطراب والمشاكل المتفاقمة، لكننا في الوقت نفسه نرى جهودا متعددة الأشكال على الصعيد العالمي لمواجهة هذه الأزمات، الأمر الذي يؤكد ما أصبح عليه البعد الاقتصادي من أهمية بالغة في السياسة الدولية، بحيث لم يعد ممكنا السماح ببقاء أزمة واضطراب في دولة دون تضامن مجموعة الدول المحيطة والمنظومة الاقتصادية والسياسية التابعة لها في جهد منظم للمعالجة، هذا ما شهدناه في أوروبا وقبلها في الولايات المتحدة وغيرها، وهو ما نتمنى أن نراه في المحيطين العربي والاقليمي، فقد أصبحت العلاقات الدولية الاقتصادية شديدة التشابك والتأثر ببعضها البعض، في وقت يرى الكثيرون أن الاقتصاد أصبح محور الحركة الرئيسي، وهم الشعوب الأول».

ولفت إلى أن التعاملات في الاقتصاد العالمي مازالت تميل إلى الإقبال على الأدوات الأقل مساهمة في حركة الاستثمار ودفع عجلة الاقتصاد مثل الاحتفاظ بالذهب وغيره من المعادن التي تعني تجميد السيولة والبحث عن ملاذ آمن وعدم توجيهها للمساهمة في الاقتصاد الحقيقي الذي يساهم في حركة تطور المجتمعات، بما في ذلك التشغيل للعمالة وتوفير الاحتياجات وبناء كيانات اقتصادية.

السيف يستشير قانونيين لتحديد موقفه كمدير للسوق

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن مدير السوق حامد السيف بصدد استشارة قانونيين بشأن عودته لإدارة السوق واستئناف مهام عمله، مشيرة الى انه سيتخذ قراره الأخير بالعودة من عدمها بناء على هذه الاستشارة القانونية.

وقالت المصادر ان السيف لا يرغب في العودة لإدارة السوق بل انه أخلى مكتبه بالفعل من أوراقه وأغراضه الخاصة امتثالا لقرار مجلس الوزراء ولكنه مازال متمسكا بالشكل القانوني ويتساءلك هل يمكن أن يرحل ويترك السوق أم يواصل أداء مهامه حتى تتم إحالته للتقاعد بمرسوم كما تم تعيينه بمرسوم؟

في هذا السياق قالت المصادر ان عدم نشر مرسوم إحالة السيف للتقاعد بالجريدة الرسمية يرجح ان سببه هو وجود الكثير من القيادات في مناصب مختلفة بهيئات متعددة بالدولة تخطت السن القانونية.

المثير للانتباه في هذا الموضوع هو أن حامد السيف عاد للكويت أمس (الاثنين) بعد قضاء إجازة كان قد قام بها قبل العيد وكلف فالح الرقبة قبل سفره بإدارة السوق حتى عودته وكان ذلك في الوقت الذي تم توزيع تعميم وزيرة التجارة والصناعة ورئيسة لجنة السوق د.أماني بورسلي على إدارات السوق بتكليف الرقبة بإدارة مرفق السوق الى جانب القيام بمهام عمله الحالية خلال المدة المتبقية من الفترة الانتقالية إلى جانب مهامه الحالية.

على صعيد متصل قالت مصادر ان لجنة السوق كانت تعتزم التنسيق بين أعضائها للاجتماع نهاية الاسبوع الجاري لمناقشة عدد من البنود الهامة وعلى رأسها اعتماد قرار تكليف فالح الرقبة بإدارة السوق، غير ان عدم وضوح الرؤية بالنسبة لمنصب مدير عام السوق قد يتسبب في تأجيل الاجتماع ريثما تتضح الصورة بشكل كامل.

● شريف حمدي

حامد السيف

بربحية للسهم تقدر بنحو 90 فلساً

8 ملايين دينار الأرباح المتوقعة لـ «المشتركة للمقاولات» في تسعة أشهر

علمت «الأنباء» أن مجلس إدارة شركة المجموعة المشتركة للمقاولات سيجتمع اليوم (الثلاثاء) لمناقشة البيانات المالية للشركة للفترة المنتهية في 30ـ9ـ2011.

وتوقعت المصادر أن تحقق المجموعة أرباحا بقيمة 8 ملايين دينار بواقع ربحية بنحو 90 فلسا للسهم الواحد، وذلك مقابل أرباح عن نفس الفترة من العام الماضي بقيمة 7,4 ملايين دينار بواقع ربحية للسهم قدرها 84,5 فلسا.

وحول مشاريع الشركة، قالت المصادر إن الشركة ماضية في تنفيذ 4 مشاريع في أبوظبي الإماراتية تصل قيمتها الى 649,1 مليون درهم تم بالفعل تسليم أحد هذه المشاريع في شهر مايو الماضي وتصل قيمته الإجمالية الى 70,3 مليون درهم وهو مشروع يتضمن ازدواج الطريق من دوار الشعيبة الى منطقة القسيس بمدينة العين الإماراتية. وأكدت أن الشركة تنتظر نتائج المنافسة في عدد من مشاريع خطة التنمية في الكويت يتوقع ان تعلن عنها لجنة المناقصات قريبا.

● أحمد يوسف

«الجمان»: «بيتك» يواصل خفض ملكيته المعلنة في «أسواق»

قال مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية في تحليل موجز حول التغيرات في الملكيات المعلنة في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع المنتهي في 3 نوفمبر الجاري، ان «بيتك» واصل خفض ملكيته المعلنة في «أسواق» والتي بدأها خلال منتصف أكتوبر الماضي، حيث خفض ملكيته فيها بمقدار 1,56 نقطة مئوية من 9,89 إلى 8,33٪ خلال الأسبوع المنتهي في 2011/11/03، وخلال نفس الأسبوع رفعت الشركة الشرقية للاستثمار وآخرون حصتهم المشتركة في «المباني» بشكل طفيف جدا، وذلك من 6,50 إلى 6,52٪.

من جهة أخرى، نوه «الجمان» الى انه لم يتم رصد أي عمليات دخول وخروج لكبار الملاك في قوائم الشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال الأسبوع المذكور، مشيرا إلى أن بورصة الكويت كانت مغلقة بمناسبة عيد الأضحى المبارك خلال الأسبوع المنتهي في 2011/11/10، وعليه، لم تحدث أي عملية تغير لنسب كبار المساهمين خلال ذلك الأسبوع.

الملكيات المنخفضة في قوائم كبار الملاك في الشركات المدرجة للأسبوع المنتهي في 2011/11/3

المساهم	الشركة	2011/10/27	2011/11/3	التغير (٪)
بيت التمويل الكويتي	أسواق	9,89٪	8,33٪	ـ0,02

ترسية مناقصة على الشركة بقيمة 1,6 مليون دينار

من جهة أخرى أعلنت الشركة في بيان نشر على موقع البورصة أمس أنه تم ترسية المناقصة رقم ق ص/ ط/ 255 التابعة لوزارة الاشغال العامة بقيمة 1,6 مليون دينار والخاصة بأعمال الصيانة العاجلة والطارئة والمتفرقات للطرق في محافظه حولي وذلك بمدة تنفيذ قدرها 730 يوما.